وزارة العدل توقع مع مؤسسة الأولمبياد الخاص السوري اتفاقية لتنمية مهارات ذوي الإعاقة الذهنية (داون)

وزير العدل: الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع واجب على الجميع

الوطن

وقعت وزارة العدل ومؤسسة الأولمبياد الخاص السوري أمس اتفاقية بهدف تنمية مهارات «ذوي الإعاقة الذهنية – داون»، ومعالجة مشكلاتهم من خلال دمجهم بالمجتمع، وبناء علاقات اجتماعية تعزز ثقتهم بأنفسهم، وقدرتهم على التواصل مع المحيط، وتحررهم من الكثير من الحواجز النفسية.

وتضمنت الاتفاقية الموقعة وفقاً لبيان وزارة العدل تمديد «عقد تخصيص مركز تصوير وبيع مطبوعات صندوق التعاون لوزارة العدل»، الجاري بين مجلس إدارة صندوق التعاون في وزارة العدل ومؤسسة الأولمبياد الخاص السوري«الخاصة بذوي الإعاقة الذهنية – داون «لمدة عامين، بدءاً من ٢٠٢٢/١٠/٨ ليبع مطبوعات صندوق التعاون واللصاقة القضائية والطوابع وتصوير المستندات من عاملين في المؤسسة المذكورة من ذوي الإعاقة مع مرافقيهم الأسوياء، وبإشراف مباشر من المؤسسة وعلى مسؤوليتها.

وزير العدل القاضي المستشار أحمد السيد قال: «إن الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع واجب على الجميع»، مبيناً أن القيام بأي شيء لذوي الإعاقة الذهنية يخلق شعوراً بالسعادة ومزيداً من الرغبة في التقديم أكثر.

وأشار الوزير إلى أن وجود هذه الاتفاقيات بين وزارة العدل ومؤسسة الأولمبياد الخاص السوري، يعكس الجانب الاجتماعي من عمل الوزارة، وسعيها لتوفير العدل لجميع أبناء الوطن، على اختلاف فئاتهم وشرائحهم ولذلك فهي معنية بشكل كبير جداً بهذه الشريحة من المجتمع، مبيناً أن هناك اتفاقيات جديدة قريباً بين الطرفين في مجالات أخرى.

وأشار طريف قوطرش إلى مشاركة قريبة للأولمبياد ببطولة العالم المقامة في ألمانيا الشهر السادس من العام القادم، وإلى النتائج الجيدة للمشاركات السابقة التي لم تنقطع، في رسالة بأن سورية قوية وموجودة دائماً في بطولة العالم، وتحقق النتائج الجيدة، مشيراً إلى أن المشاركات تساهم أيضاً في إظهار أن العقوبات الظالمة المفروضة على سورية هي على جميع شرائح الشعب السوري.

وحسب الاتفاقية فإنه على المركز التقيد بيبيع مطبوعات صندوق التعاون، وتصوير الوثائق وبيع الطوابع وفق التسعيرة المحددة، وحظر بيع أي مطبوعات غير صادرة عن مجلس الإدارة، أو طلبات العرائض غير المعتمدة من مجلس صندوق التعاون، وتالياً يحظر بيع الأوراق البيضاء التي يصار إلى استعمالها كاستدعاءات من المراجعين.

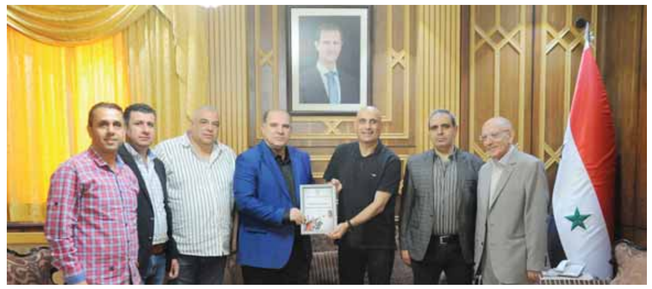

> قوطرش: مشاركة سورية في بطولة العالم المقامة في ألمانيا

توزيع أرباح بقيمة ١٦٨ مليوناً على عمال إسمنت عدرا

رئيس الاتحاد المهني: هذه الأرباح حقيقية ناتجة عن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الإسمنت في سورية خلف الحنوش عن موافقة وزارة المالية على توزيع الأرباح التي تحققت في شركة إسمنت عدرا على العمال، والتي بلغت ١٦٨ مليون ليرة سورية خلال العام الماضي.

وبين رئيس الاتحاد في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الأرباح حقيقية وليست أرباحاً وهمية، وغير ناجمة عن زيادة الأسعار كما يحدث في شركات إسمنت حماة وطرطوس التي يتم اعتبار الأرباح التي تتحقق فيها نهاية العام أرباحاً حقيقية، وهي في الواقع تكون ناجمة عن مخازين الكلينكر السابقة، فترتفع قيمتها بعد رفع الأسعار، وبالتالي لا يمكن في المنطق اعتبارها أرباحاً، إنما هي ناتجة عن فرق السعر.

وأوضح الحنوش أن الاستقرار الفني في شركة إسمنت عدرا ونجاح العاملين فيها بإعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية وإعادتها للطاقة التصميمية تقريباً إلى حد ما ونتيجة الإبداعات والاعتماد على الذات وآخرها تجهيز رأس الفرن والذي نفذ بالكوادر والخبرات المحلية حيث وفر الكثير من القطع الأجنبي على الخزينة العامة وبتعاون تام بين التنظيم النقابي والإدارة ما ساهم بإعادة الثقة لتلك الكوادر وجاهزية المطاحن الفنية ومتابعة العملية الإنتاجية بكل مفاصلها وتأمين المشتقات وخاصة الفيول.

وقال رئيس الاتحاد إنه لا بد من الإشارة في هذا الصدد وبالذات ياسمنت عدرا إلى إنه لم تكن هناك مخازين مستودعات لمادة الكلينكر نتيجة سنوات سابقة كباقي الشركات،علما بأن الشركة ينقصها الكثير لاستكمال ملاكها العددي عدرا مشهود لها بإرادة الحياة فيجب علينا ألا ننسى بأنها بعمالها استطاعت العودة بالعملية الإنتاجية بعد ٢٤ ساعة من طرد الإرهاب من الشركة والمزيد من الإنتاج وتخفيض التكاليف سواء بالعمل المستمر في الصيانة الذاتية أم تقليل النفقات بالمحافظة من خطوط الإنتاج بجاهزية تامة، لأن أي توقف في خط الإنتاج ولو كان لفترة قصيرة سيؤدي إلى زيادة النفقة وبالتالي خفض الأرباح، لذلك وجدنا أن عمالنا وعلى مدار الساعة يعملون على ضمان عمل كل الخطوط وزيادة مردوديتها لأن في ذلك مصلحة مادية لهم.

وعن كيفية توزيع تلك الأرباح؟ وهل يحصل كل العمال على مبالغ متساوية بين المدير العام أن هناك نظام حوافز إنتاجية معمولاً به في الشركة، يتم من خلاله منح كل عامل علامة محددة تحكمها شروط معينة، لها علاقة بالجهد المبذول من قبل العامل ودوره في تحقيق زيادة الإنتاج.

وأوضح المدير العام أن هذا الربح الذي تحقق وقدره ١٦٨ مليون ليرة سورية هو أرباح صافية ناتجة عن الفرق بين الأرباح الصافية الفعلية والأرباح الصافية المعيارية، وهذا المبلغ سيوزع على العمال المستحقين والبالغ عددهم ٥٦٠ عاملاً من مختلف الفئات والشرائح في الشركة.

> المحمد: توزيع الأرباح وفق نظام الحوافز الإنتاجية.. وستسهم في زيادة الإنتاج أكثر

تقاذف اتهامات بين المحافظة وأصحاب بعض السرافيس بسبب الـ(GPS)؟!

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: من الصعب أن يفشل الجهاز وفي حال وجود أي مشكلة علينا معالجتها

فادي بك الشريف

بينما يتجمع على مدار الأسبوع عدد من أصحاب السرافيس في مديرية هندسة المرور للاعتراض على الأخطاء في تطبيق نظام الـ(GPS) وعدم حصولهم على مخصصاتهم من المازوت على الرغم من التزامهم، دحضت محافظة دمشق مزاعم البعض منهم لعدم دقة حديثه، مؤكدة أن ما يدعونه غير مطابق للحقيقة وأن تقليل كميات المازوت يعود لعدم عملهم على مسار الخط كاملاً، مع التأكيد على أن المنظومة تعمل بشكل دقيق ووفق الضوابط الموضوعة دون أي تدخل بشري فيها وفي حال توقف شبكة الإنترنيت عن الجهاز لسبب ما يتم تخزين المسافات المقطوعة بكرت الذاكرة بالجهاز واحتساب هذه المسافات بمجرد عودة الشبكة.

ورداً على حديث السائقين بالتزامهم بخطوطهم وعدد السفرات وفق نظام GPS وأنهم فوجئوا بعدم حصولهم على مخصصاتهم من المازوت على الرغم من التزامهم بحيث توقفت بطاقاتهم الذكية، أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق مازن دباس أنه لا يوجد أي أخطاء في الجهاز على الإطلاق، وإن وجدت فهي حالة فردية.

وقال دباس: من الصعب أن يفشل الجهاز في تطبيقه، وأن الانتقادات ظهرت من أصحاب سرافيس لا تتعدى نسبتهم الـ١٠ بالمئة من العدد الإجمالي من العاملين على خطوط العاصمة، لذا لا تراجع عن تطبيق الجهاز الذي يعطي كل سائق حقه من المحروقات، مضيفاً: في حال وجود أي مشكلة علينا معالجتها في حال كان هناك خلل ما.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن هناك قسماً من السرافيس لا صحة لادعائه على الإطلاق، وهناك حالات تمت متابعتها، والبعض يؤكد أنه عمل ٥ سفرات في اليوم، ليظهر على الجهاز عدم دقة كلامه وإقناعه بذلك من خلال البرنامج وتتبع المسارات.

مضيفاً: هناك أصحاب سرافيس يطالبون بزيادة كميات المازوت من دون العمل على خط النقل بالشكل المطلوب، ليصار إلى صدور تعميم من محافظ دمشق بزيادة كميات المازوت لكل سائق يعمل على مسار الخط ليس فقط ٣٠ لتراً بل ٥٠ ليتراً إن اضطر الأمر، والهدف من ذلك مراقبة عمل السرافيس والياصات بالشكل المطلوب، ومن غير المنطقي التشكيك بعمل الجهاز، وقد يصدف وجود خلل ما بإدخال معلومة في كرت الذاكرة.

وكشف دباس عن ضبط حالات تلاعب بمحاولة فك الجهاز وقطع البطارية في محاولة لعدم الالتزام، لذا صدر قرار من المحافظة بفرض عقوبات رادعة بحق صاحب الآلية إذا ثبت تلاعبه بالجهاز تشمل إيقاف تزويد الآلية بالوقود لمدة أسبوع في المرة الأولى ولمدة شهر في المرة الثانية وحجز المركبة مع تنظيم ضبط وفق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ في المرة الثالثة وحول ما رصدته الوطن عن وجود تفاوت بين الخطوط فيما يخص وجود تحسن ملحوظ على صعيد نقل الركاب، كشف دباس أن المحافظة تحدد المسارات لعدد من الخطوط وذلك بشكل متتابع.

وقال: حتى الخميس ستكون جميع الخطوط ضمن مساراتها، لنشهد تحسناً ملحوظاً على صعيد جميع الخطوط اعتباراً من الأسبوع القادم وسنشهد فرقاً في هذا الشأن، مع البدء خلال الأسبوع القادم بعودة توزيع مادة المازوت يومي الخميس والجمعة

وبين دباس من خلال المراقبة ورصد الأعداد، فإن أكثر من ٨٠ بالمئة لم تكن تظهر في شوارع العاصمة إلا بعد تطبيق «الجي بي إس»، لذا كان من الضروري تركيب الجهاز.

> ٨٠ بالمئة من السرافيس كانت متغيبة وظهرت بعد تركيب الجهاز وهناك عدد من المتلاعبين

عدم القدرة على ري المزروعات يتسبب بخسائر كبيرة للمزارعين والمربين

رئيس فلاحي السويداء: نريد المازوت.. ومدير الزراعة: المشكلة بنقص التوريدات للمحافظة

السويداء– عبير صيموعة

ما زالت مخصصات القطاع الزراعي من مادة المازوت الإشكالية الأكبر في المعاناة الكبيرة للمزارعين وأصحاب الآبار الخاصة ومزارع الثروة الحيوانية على ساحة محافظة السويداء.

وأكد من تواصل منهم مع «الوطن» أن مخصصاتهم من المادة لم تصل إلى حدها الأدنى منذ بدء عملية توزيع المخصصات حتى تاريخه، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على عمليات زراعة الخضر والفواكه والأشجار المثمرة جراء عدم قدرتهم على إرواء مزروعاتهم وتسببت بخسائر كبيرة لجميع المزارعين والمربين على حد سواء مطالبين بضرورة زيادة مخصصات القطاع الزراعي من المادة لتأمين متطلبات العملية الزراعية التي تعتبر الحامل الأساسي والمصدر الرئيسي للأمن الغذائي.

كما أشار عدد من مزارعي المحاصيل الحقلية من القمح والشعير إلى تخوفهم من عدم قدرة الجهات المعنية على تأمين مادة المازوت لزوم أعمال الحراثة والزراعة التي ستبدأ خلال الشهر الحالي في ظل الشح بالكميات الموردة للقطاع الزراعي، وهذا الأمر ينذر بكارثة حقيقية في حال عدم تأمينها نتيجة عزوف كثير من المزارعين عن حراثة وزراعة أراضيهم.

رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء سمير البعيني أكد لـ«الوطن» وجود إشكالية حقيقية في تأمين مخصصات المزارعين وخاصة مع اقتراب موعد زراعة المحاصيل الحقلية الإستراتيجية وخاصة القمح بسبب قلة التوريدات من جهة وقلة الكميات التي يتم تخصيصها من تلك الواردات للقطاع الزراعي من جهة أخرى، الأمر الذي سبب عجزاً لدى الاتحاد من تأمين الحد الأدنى من الكميات المخصصة، موضحاً أن القطاع الزراعي من أراض وآبار ومزارع أبقار إضافة إلى الأشجار المثمرة لكي يتم تأمين الحد الأدنى من احتياجاتها تحتاج إلى صهريج يومياً من المازوت إلا أنه على أرض الواقع لا يتم تخصيص الاتحاد بسوى صهريجين أسبوعياً وأحياناً صهريج واحد يأتي على دفعتين، مشيراً أنه من المفترض حصول القطاع الزراعي على ١٥ بالمئة من الكميات الموردة إلى المحافظة إلا أن ما يتم تخصيصه للقطاع فعلياً لا يتجاوز ٣ إلى ٤ بالمئة فقط.

وأكد أن جمعيات الأشجار المثمرة لم تحصل على ٣٠ بالمئة من مخصصاتها لزوم الرش ولا تزال مخصصات الحراثة خارج حسابات لجنة المحروقات الفرعية رغم مطالبة الاتحاد بزيادة المخصصات لدعم المزارعين وأصحاب الآبار الخاصة المرخصة والأراضي المنظمة الذين لم يحصلوا على ١٠ بالمئة من تلك المخصصات وهذا الأمر انعكس سلباً على العملية الإنتاجية وأدى إلى خسائر كبيرة لكثير منهم جراء لجوء البعض منهم إلى تبييض قسم من مزروعاتهم لعدم قدرتهم على ريها لنقص المادة الموزعة.

وأشار البعيني إلى ضرورة زيادة التوريدات وخاصة في الفترة القادمة لضمان تحقيق نسبة معقولة من الخطة الزراعية لزراعة المحاصيل الحقلية وإلا فإن وضع القطاع الزراعي على ساحة المحافظة سيكون كارثياً، موضحاً بالأرقام أن مخصصات القطاع الزراعي لشهر أيار تجاوزت المليون و٢٠٠ ألف ليتر وصل منها حوالي ٥٩٦ ألف ليتر فقط بينما مخصصات شهر حزيران التي من المفترض أن تتجاوز الـ٨٠٠ ألف ليتر لم يصل منها سوى ٢١٣ ألف ليتر ومثلها في شهر تموز حيث لم يصل سوى ٢٠٧ آلف ليتر فقط من المخصصات ليسجل شهر آب وصول ٢٣٠ ألف ليتر من المخصصات البالغة ٦٠٠ ألف ليتر لتكون الطامة الكبرى خلال الشهر أيلول الذي لم تتجاوز المخصصات الواصلة الـ١١٣ ألف ليتر.

بدوره مدير الزراعة في السويداء أيهم حامد أكد لـ«الوطن» أن الإشكالية الأساسية تكمن بنقص الكميات الواردة من المازوت إلى المحافظة إضافة إلى قلة الكميات المخصصة من تلك الواردات للزراعة، وهذا ما انعكس سلباً على المزارعين والعملية الزراعية كلها على ساحة المحافظة وخاصة مع اضطرار كثير من المزارعين وأصحاب الآبار إلى قطع المياه عن أراضيهم المزروعة لعدم قدرتهم على تأمين المادة لزوم تشغيل الآبار، مشيراً إلى ضرورة زيادة مخصصات القطاع الزراعي من الكميات الموردة للمحافظة وخاصة خلال الفترة القادمة التي تتزامن مع بدء زراعة المحاصيل الإستراتيجية من القمح والشعير.